



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/ 283
للنشر الفوري
30 يوليو 2013

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع الإمارات العربية المتحدة

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 15 يوليو 2013 مشاورات المادة الرابعة مع الإمارات العربية المتحدة ونظر في تقييم الخبراء وأيده دون عقد اجتماع¹.

خلفية

استمر التعافي الاقتصادي في عام 2012، تدعمه أسعار النفط المواتية والتدفقات الرأسمالية الداخلة ووضع الإمارات العربية المتحدة كملاد آمن وسط الاضطرابات السياسية والاجتماعية الإقليمية. ويُتوقع بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي 4.3% في 2012 مع توسع إنتاج الهيدروكربونات بنحو 5.2%، وتزايد سرعة النمو غير النفطي ليصل إلى 3.8%. وارتفع فائض الحساب الجاري الخارجي إلى حوالي 17% من إجمالي الناتج المحلي تدعمه أيضا قوة الصادرات غير الهيدروكربونية. واتساع نطاق التعافي في قطاعي البناء والعقارات، إلى جانب استمرار النمو في قطاع السياحة، يُتوقع أن يكون ركيزة لزيادة سرعة النمو غير النفطي ليصل إلى 4.3% هذا العام. وفي الوقت ذاته، من المرجح أن يتباطأ نمو الإنتاج النفطي في ظل وفرة العرض العالمي. وتشير التوقعات إلى أن النمو غير الهيدروكربوني سيظل قويا ويتجاوز 4% في الأجل المتوسط، وإن كان معرضا لمخاطر خارجية جسيمة. وظل التضخم مكبوحا عند 0.7% في 2012، ويُتوقع أن يسجل ارتفاعا طفيفا عام 2013.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ومن أجل الاستفادة من إنجازاتها لكي تصبح مركزا إقليميا للخدمات والسياحة، أعلنت دبي مؤخرا عن خطط إقامة عدة مشروعات عملاقة جديدة في مجالي العقارات والسياحة، وسيجري تنفيذ جزء كبير منها من خلال الشركات ذات الصلة بحكومتها. وتسترد الشركات ذات الصلة بحكومة دبي إمكانات الحصول على تمويل خارجي على نحو متزايد في بيئة من السيولة العالمية الوفيرة، بينما لا تزال ديونها مرتفعة. وبينما عمليات إعادة هيكلة ديون الشركات ذات الصلة بالحكومة المتعلقة بأزمة 2009 أوشكت على الاكتمال، فإن آجال استحقاق العديد من الديون الكبيرة آخذة في الاقتراب الآن، بما فيها آجال الديون المُعاد هيكلتها، في الفترة بين 2014 و2018.

ويحتفظ الجهاز المصرفي بهوامش وقائية كبيرة من رأس المال والسيولة، وربما وصلت القروض المتعثرة أخيرا إلى ذروتها حيث سجلت 8.7% في ديسمبر 2012. ومع ذلك، فإجراء مزيد من عمليات إعادة هيكلة ديون الشركات ذات الصلة بالحكومة، والتي ربما شملت الديون المُعاد هيكلتها بالفعل، لا يزال من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع هذا المستوى بصورة ملموسة. ورغم الموقف التيسيري للسياسة النقدية في ظل نظام ربط العملة بالدولار الأمريكي، استمر تباطؤ الإقراض المقدم للقطاع الخاص.

تقييم المجلس التنفيذي

لدى اختتام مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع الإمارات العربية المتحدة، أيد المديرين التنفيذيون تقييم خبراء الصندوق على النحو التالي:

تتسم آفاق النمو على المدى القصير والمدى المتوسط بأنها إيجابية، بينما تراجعت مخاطر التطورات السلبية الخارجية، وإن كانت لا تزال كبيرة. ويُتوقع توسع الاقتصاد غير النفطي بما يزيد على 4% سنويا خلال الأعوام القادمة تدعمه قوة قطاعات الخدمات الأساسية في دبي وجهود تنويع النشاط في أبوظبي. وقد تواجه هذه الآفاق المواتية مخاطر خارجية جراء استمرار أجواء عدم اليقين التي نكتنف البيئة الاقتصادية والمالية العالمية، على الرغم من الهوامش الوفائية الكبيرة التي توفرها الأصول الخارجية الضخمة التي تملكها الإمارات العربية المتحدة وتحسن أوضاع المالية العامة.

ومن الضروري، في ظل هذه البيئة، وضع سياسات لتعزيز صلابة الاقتصاد وتخفيف مخاطر الدخول في دورة انتعاش وكساد من جديد. ويدعو كل من وتيرة التعافي في بعض قطاعات سوق العقارات، والإعلان منذ أواخر 2012 عن عدد من المشروعات العملاقة الجديدة في قطاعي العقارات والسياحة إلى اتباع منهج حذر في صنع السياسات.

وينبغي أن يستتبع هذا المنهج زيادة ضبط أوضاع المالية العامة، والحد من الإقبال على المخاطر مجدداً في قطاع الشركات ذات الصلة بالحكومة التي لا تزال تعاني من ارتفاع مديونيتها، ووضع منهج حذر في تنظيم القطاع المالي. وفي نفس الوقت، يتعين مواصلة التركيز على معالجة التركة التي خلفتها أزمة 2009.

وتهدف سياسة المالية العامة على نحو ملائم إلى ضبط الأوضاع. وتتيح القوة التي اكتسبها الاقتصاد الاستمرار في سحب دفعة التنشيط المالي الكبيرة التي تم تنفيذها في ظل أزمة 2009، ليقترّب الإنفاق مجدداً من مستويات تتسق مع هدف تحقيق المساواة بين الأجيال، ومواصلة تخفيض أسعار النفط التعادلية. وسيساعد ضبط أوضاع المالية العامة كذلك على احتواء مواطن الضعف في المالية العامة الناجمة عما يواجهه دبي من التزامات احتمالية يمكن أن تكون كبيرة. وإذا استمر ارتفاع أسعار العقارات في بعض القطاعات دون هواده، ينبغي أن تتظر السلطات في تطبيق زيادات على الرسوم المرتبطة بالعقارات وتوجيهها بدقة، الأمر الذي سيساعد على تخفيف الضغوط السعرية لأغراض المضاربة بينما يولد إيرادات تدعم ضبط أوضاع المالية العامة. وبناء على التقدم الذي تحقق مؤخراً في وضع أطر المالية العامة متوسطة الأجل، ينبغي الاستمرار في تنقيح هذه الأطر والقيام، في حالة أبوظبي، بدمجها على نحو متزايد في عملية صياغة الموازنة.

وبناء على التقدم في إعادة هيكلة ديون الشركات ذات الصلة بالحكومة، ينبغي أن تواصل دبي التركيز على تقوية قطاع الشركات ذات الصلة بالحكومة. ولا يزال مجموع دين حكومة دبي والشركات ذات الصلة بالحكومة مرتفعاً، ويُرجح أن تظل الشركات ذات الصلة بالحكومة تواجه تحديات مالية في ضوء ارتفاع ديونها القائمة وحلول آجال استحقاق عدد كبير منها، بما فيها آجال الديون المُعاد هيكلتها، في الفترة بين 2014 و2018. ولا يزال كثير من الشركات ذات الصلة بحكومة دبي يفتقر إلى الشفافية، مما يؤدي إلى صعوبة تقييم الملاءة المالية لهذا القطاع وما يقترن بها من مخاطر اقتصادية كلية. ومن الأهمية بمكان تحسين مستوى الشفافية والحوكمة في الشركات ذات الصلة بالحكومة، وكذلك التواصل في الوقت المناسب حول الديون الرئيسية التي يحل أجل استحقاقها بغية دعم ثقة الأسواق.

وسيكون إحكام الرقابة على الشركات ذات الصلة بالحكومة أمراً ضرورياً لمنع ظهور دورة جديدة من الإقدام على المخاطر. وتسترد الشركات ذات الصلة بالحكومة والبنوك في دبي إمكانات الحصول على تمويل خارجي بصورة متزايدة في ظل بيئة من وفرة السيولة العالمية ومحاولات البحث عن العائد. وينبغي الوقاية من العودة مجدداً إلى الاقتراض كبير الحجم من مصادر خارجية ومحلية لتمويل المشروعات العقارية والسياحية الطموحة من أجل تجنب بدء دورة انتعاش وركود جديدة. ومن الضروري أن تواصل اللجنة العليا للسياسة المالية في دبي إحكام الرقابة على الشركات ذات الصلة بالحكومة، وينبغي تعزيز هذا الدور بوضع آليات كافية لتحديد أولويات وتسلسل المشروعات الكبرى، ولتقييم جودة النفقات المخطط لها.

ومن شأن تطبيق القواعد التنظيمية الاحترازية على النحو المزمع أن يساعد على تخفيف مخاطر تراكم مواطن الضعف في القطاع المصرفي. وفي ظل توافر هوامش وقائية كبيرة من رأس المال والسيولة، تتمتع البنوك بقدر كبير من الصلابة في مواجهة الصدمات. وللبناء على هذه القوة، سيكون من الضروري منع تراكم مواطن ضعف جديدة. أما التنفيذ السريع للقواعد التنظيمية الاحترازية الجديدة المزمعة والمتعلقة بالإقراض العقاري وتركز القروض فسوف يخفف مستقبلاً من مخاطر التوسع الائتماني السريع وتركز القروض دونما داعٍ في قطاعي العقارات والشركات ذات الصلة بالحكومة. وينبغي تكملة هذه السياسات بوضع إطار احترازي كلي أكثر منهجية وشفافية للمؤسسات والسياسات. ويتيح القانون الجديد المقترح بشأن الخدمات المالية فرصة لبناء الأساس القانوني لهذا الإطار. وسوف يسهم تطوير سوق أدوات الدخل الثابت المحلي في دعم إدارة البنوك للسيولة تمهيداً لتطبيق معايير السيولة التي حددتها اتفاقية بازل 3، ويساعد على تنويع مصادر تمويل الشركات. ويمثل التقييم المخطط له في إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" فرصة طيبة لمراجعة مواطن القوة والضعف في القطاع المالي. وسيتيح هذا التقييم كذلك فرصة ملائمة لمراجعة سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الإمارات العربية المتحدة.

ويرحب خبراء الصندوق بالتقدم الملموس في التنسيق المالي بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات. ويمكن استثمار هذا الإنجاز في تعزيز التنسيق عن طريق رفع مستوى جودة المعلومات المالية وتحليل المالية العامة الكلية وإتاحة المزيد منها، وإجراء مناقشات مشتركة حول الموازنات وأطر المالية العامة متوسطة الأجل، وتعزيز تنسيق سياسات الإنفاق.

ويشجع خبراء الصندوق السلطات على استثمار التقدم الذي تحقق مؤخراً في تحسين الإحصاءات. فمن الضرورة بمكان الحفاظ على الزخم الذي تحقق في الآونة الأخيرة في تقوية الإحصاءات الاقتصادية من خلال توفير موارد كافية لتحسين جودة الحسابات القومية وإنتاج إحصاءات ديمغرافية وعن أسواق العمل، مع مواصلة تعزيز إحصاءات ميزان المدفوعات. وسيكون تطوير إحصاءات وضع الاستثمار الدولي ضرورياً لسد فجوة كبيرة.

الإمارات العربية المتحدة: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، 2009 - 2013

توقعات	بيانات أولية				
2013	2012	2011	2010	2009	
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
النواتج والأسعار					
1420	1385	1280	1056	936	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدراهم الإماراتية)
387	377	349	287	255	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
3.6	4.3	3.9	1.7	4.8-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
2.1	5.2	6.6	3.8	8.9-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للهيدروكربونات
4.3	3.8	2.6	0.7	2.9-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني
2.0	0.7	0.9	0.9	1.6	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
الموارد العامة					
34.4	35.7	34.3	29.6	27.1	الإيرادات
26.9	28.6	28.2	22.1	18.4	الهيدروكربونات
7.5	7.1	6.1	7.5	8.7	غير الهيدروكربونات
26.3	26.9	30.3	31.4	40.2	النفقات وصافي الإقراض
8.1	8.8	4.1	1.8-	13.1-	رصيد الموازنة
30.1-	32.5-	39.9-	34.9-	43.1-	الرصيد غير الهيدروكربوني ¹
(التغير السنوي %)					
القطاع النقدي					
5.2	2.3	2.3	1.2	0.7	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
7.3	4.4	5.0	6.2	9.8	النقود بالمفهوم الواسع
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
القطاع الخارجي					
367	347	299	212	192	صادرات السلع
115	118	112	75	68	النفط والغاز
241-	217-	191-	161-	150-	واردات السلع
56.0	63.4	48.1	4.9	1.8	رصيد الحساب الجاري
14.5	16.8	13.8	1.7	0.7	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
52.3	47.1	37.2	32.8	25.5	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
3.4	3.3	2.9	2.9	2.5	بشهور الواردات في العام التالي، ما عدا إعادة التصدير
..	102.9	102.4	110.2	115.0	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (2000 = 100)

المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹% من إجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات.